جامعة واسط – كلية التربية
قسم التاريخ

إقليم الصومال الغربي (اوغادين) وواجهات الصراع الصومالي – الإثيوبي

الدكتور سعيد شخير سوادي

المقدمة :

اتسم كفاح اغلب شعوب الارض مسلوبة الحقوق باهمية الدور الذي تلعبه حركات التحرر فيها من اجل نيل حقوقها واسترداد ما اغتصب منها ، ولهذا فان اختيارنا للبحث في موضوع حركة التحرر الوطني في اقليم الصومال الغربي يستمد أهميته أولا من ان الشعب الصومالي شعب مكافح ، لعب دوراً كبيراً في مقاومة الاحتلال الاثيوبي ابتداءاً من اوائل القرن العشرين ، وما تحمله قادة الصومال من القسوة والوحشية من بريطانيا والحبشة وغيرهما .

لقد ولدت هذه التجربة من تجارب التحرر للقادة الصوماليين حقيقة ادراك الدور الفاعل للنضال السياسي ضد القوى الاستعمارية التي تكالبت على الصومال ، البلد الذي ارتبطت علاقته وحضارته بالحضارة المصرية القديمة . ويستمد البحث في هذا الجانب الحيوي من حركات التحرر الوطني اهميته ثانياً من خلال الدور الفاعل الذي اداه شباب الصومال ، وما نتج عن هذا الدور من عمليات فدائية ضد اثيوبيا ومن معها ، وما نبه عنه ايضاً من تشكيل حزب وحدة الشعب الصومالي الذي مارس ادواراً سياسية بالغة الاهمية لشعب الصومال الغربي كانت اساسا لتفجير حرب ((الاوغادين)) بين الصومال واثيوبيا ، وقد اثبتت هذه الجبهة كفاءتها القتالية في هذه الحرب بمعاونة الجيش النظامي الصومالي ، حيث استطاعت تحرير العديد من المدن والمواقع الإستراتيجية الصومالية .

تم تقسيم البحث الى خمسة محاور ، تناول المحور الاول التعريف بالصومال من حيث التسمية والموقع وتاريخه السياسي كما استعرض المحور الثاني وجهة النظر الصومالية في قضية نزاع الصومال مع اثيوبيا حول مايتعلق بالصومال الغربي المسمى بـ (اوغادين) والذي هو نزاع غايته التحرر ، وليس نزاعا حدوديا بالمفهوم العام ، ولكن اثيوبيا قامت باحتلال أراضي صومالية ، ولم تستند في احتلالها الى اية ناحية قانونية او شرعية . واما وجهة نظر اثيوبيا فقد تم عرضها في المحور الثالث والتي تشكل وجهة نظر متناقضة تماما مع وجهة النظر الصومالية .

ولا بد من ان نشير في هذا المبحث الى البداية التي انطلقت منها حركة التحرر الوطني في اقليم الصومال الغربي وقد خصص المحور الرابع لتناول هذا الموضوع ، ولكن ليس باسهاب بقدر ماتم تناول ماهو مهم ، او شكل منعطفاً مهما لقيام الصراع بين الصومال واثيوبيا وقد تضمن المحور الخامس ، ما لعبته الجمعية العامة للامم المتحدة من دور واضح في هذا الصراع .

التحديد الجغرافي للأقليم في خارطة الصومال

التسمية وأهمية الموقع الجغرافي :

اختلفت الاراء على اصل تسمية الصومال ففي العصور القديمة لم تعرف بهذا الاسم بل يطلق عليها المصريون اسم بلاد (البونت) ومعناها سكان القرى او (بلاد الالهه) لانهم يجلبون منها العطور والبخور لطقوسهم الدينية[١] .

كما إن الفينيقيين أطلقوا على الصومال عدة اسماء منها القرن الافريقي ، واقليم البخور والعطور[٢] اما الرومان فقد اطلقوا عليها اسم الارض المجهولة او الغامضة وذلك لانهم لم يستطيعوا الوصول الى داخل البلاد [٣] .

وبعض التفسيرات ترجع التسمية الى كلمة مكونة من مقطعين (صو) بمعنى (اذهب او يذهب) وكلمة (مال) (Mal) بمعنى (اللبن) وتشير بذلك هذه التسمية الى ما يلقاه الغريب حين يحل ضيفا على العائلة الصومالية ، حيث يأمر كبير العائلة او رب الاسرة احد ابنائه او امرأته بأحضار اللبن للضيف ، وهناك تفسير يذهب الى انها مشتقة من (سوماح) وهي كلمة اثيوبية بمعنى (غير متحضر) اما تفسير الصوماليين انفسهم فيرجعونه الى اسلافهم حيث يدعون انهم من سلالة رجل عربي يدعى (ذومال) اي الثري [٤] وهناك من يرجع الاسم الى رئيس قبيلة عربية شريف هاجر وقبيلته من شبه الجزيرة العرب واستقرت بهذه البلاد واندمجت مع السكان الاصليين واصبح لها شأن كبير فأعطت البلاد اسمها [٥] ، وتشير بعض الروايات

الى ان كلمة صومالي نسبة الى وادي صومل ، الذي يقع شمال غرب صنعاء ، باليمن حيث ينتمي الجد الاكبر للصوماليين [٦] .

وكما تم الاختلاف في التسمية اختلفت الاراء عن اصل السكان فهناك من يرى ان شعوبا حامية او كوشية قد استوطنت هذه الارض منذ فجر التاريخ وقد يكون ذلك قبل مجئ العنصر الزنجي اليها . وفي رأي ثاني يصف ان الحاميين وفدوا الى هذه الديار بموجات قوية متعاقبة فدفعوا بالزنوج السكان الاصليين الى الداخل فأنحصرت الرقعة التي استقر

بها العنصر الزنجي في جيوب معينة وامتزج بعد ذلك العنصرين ليكونا معاً الشعب الحالي [٧].

ومن الاجتهادات الاخرى من يرجع اصل الصومال الى افريقيا على اعتبار ان كلاً من الصوماليين والجالا نشأوا في جنوب اثيوبيا ، ويرى البعض ان شعب الصومال حاميوا الاصل فعرف العرب طريقهم الى افريقيا ليستقروا هناك [٨] فنشأ عن ذلك مزيج من السكان هم اهل الصومال ، وهم طوال القامة ويتدرج لون بشرتهم من الاسمر الفاتح الى الاسمر الداكن ، ويعود بذلك الصوماليين الى عنصرين هما :-

١- الاشا – ويدعون انهم يرجعون في اصولهم الاولى الى العرب .
٢- الاريو- وهم من سلالة الجالا [٩] ومن خلال المصاهرة بين العنصرين ترتب عليه بروز انسان عربي .

ان كثير من المظاهر والمعالم والاستنتاجات كما يراها علماء الحفريات والاثار ترى انهم عرب نزحوا الى القرن الافريقي بعد ظهور الجفاف في الجزيرة العربية ، وبدأ اختلاطهم بالسكان الاصليين من الزنوج كان بدافع الحاجة والرعي والحياة [١] ، وحدث تزاوج وتفاهم زمن السلم وخلاف وحروب عندما تختلف المصالح ، نتج عن ذلك كله للأجيال الموجودة الى اليوم ويلاحظ اختلاف الوانهم مابين اسمر عربي ، واخر يمتاز بالسواد الحالك ويمكن تمييز العنصر العربي بسهولة[١٠] .

الموقع والأهمية

يقع الصومال في منطقة القرن الافريقي في شرق القارة الافريقية ، يحده من الشمال البحر الاحمر وخليج عدن ، ومن الشرق المحيط الهندي والجنوب الغربي اثيوبيا وكينيا ، ويمتد بين خطي عرض (١ْ) جنوباً الى (١٣ْ) شمالاً ، وبين خطي طول (٤٠ْ) الى (٥١ْ) شرقا [١١] .

وتبلغ مساحة الصومال حوالي (٦٧٨,٥٠٠) كم٢ ، وتمتد هذه المسافة على السواحل لمسافات طويلة على البحر الاحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ، اذ يطل على المحيط الهندي بساحل طوله (١٨٠٠) كم وعرضه (٤٥٠) كم ، بنما يبلغ طول ساحله الشمالي المطل على خليج عدن (١٢٠٠) كم وعرضه(١٧٠) كم ، وبذلك يتحكم الصومال في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر [١٢] .

اما فيما يخص اقليم الصومال الغربي ((اوغادين)) فأنه يقع في المنطقة الداخلية من القرن الافريقي ويتخذ هيئة مثلث احدى زواياه الحادة عند نقطة التقاء الاقليم الشمالي بالاقليم الجنوبي لجمهورية الصومال ، اي يحده من الشمال الشرقي والجنوب الشرقي جمهورية الصومال ، ومن الغرب اثيوبيا ، ومن الجنوب منطقة الحدود الشمالية لكينيا[١٣] .

يرتبط تاريخ استيطانه الى عام (١٠٠٠) ق.م ، حين هاجرت قبائل من الجزيرة العربية الى منطقة الساحل الغربي من خليج عدن وانتشرت فيها وفيما يتعلق بالثروة الطبيعية والنشاط الاقتصادي في اقليم الصومال الغربي . فأن ما يتميز به الاقليم من تنوع التضاريس الطبيعية حيث السهول في المنطقة الجنوبية والشمالية الشرقية والهضاب في المناطق الشمالية والتي تنتهي عند مدينة (جيجوبا) فرض ذلك التنوع تنوعا في المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في الاقليم كما يوجد كثير من المعادن كالذهب والفضة والنحاس والميكا والقصدير[١٤] .

يتكون اقليم الصومال الغربي (اوغادين) من مقاطعات عديدة اهمها (هرر، وسيدأموا، وباله) وجميع هذه المقاطعات تقع غرب الصومال وسكانها هم صوماليون

ومعضمهم من البدو الرحل ويبلغ عددهم حوالي مليون نسمة . وهو أقليم شبه صحراوي تبلغ مساحته (٦٥٠٠٠٠) كم٢ وهو منطقة صومالية في لغتها وعاداتها وتقاليدها [١٥] .

ويمتد خط الحدود الصومالية الاثيوبية لمسافة (١٦٠٠) كم يتجه شمالا عند خط طول (٥) شمالاًمن التقاءه بحدوده في كينيا ويتجه الى نهر شبيلي ويعبره متجهاً شرقاً لمسافة (٨١٩) كم ممر دولي سمي (بالخط الاداري المؤقت) حتى خط عرض (٨˚) شمالا ويقطعه عند خط طول (٤٨˚) شرقا[١٦]ً .

الخلفية التاريخية

ان الصراع الحدودي بين الصومال واثيوبيا حول اقليم الصومال الغربي (اوغادين) هو نزاع قديم ترجع جذوره الى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤-١٩٨٥ والذي تم فيه تقسيم القارة الافريقية بين الدول الاوربية وكانت اثيوبيا من بين الدول المشاركة في عملية تقسيم الصومال[١٧] . الى خمسة اجزاء ، جزء تحت الاستعمار البريطاني وجزء تحت الاستعمار الفرنسي وجزء تحت الاستعمار الايطالي وجزء تحت الاستعمار الاثيوبي وجزء تحت الاستعمار الكيني[١٨] .

استطاعت اثيوبيا بالاتفاق مع كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا ان تحتل منطقة (هرر) عام (١٨٨٧) وعين ((ماكوين)) اول حاكم اثيوبي للمنطقة وبدأ يتوسع بمساعدة الدول الاوربية[١٩] .

ونتيجة للمساعدات التي قدمتها اثيوبيا الى بريطانيا اثناء حملتها العسكرية للقضاء على الثورة المهدية في السودان ، تنازلت بريطانيا عن أقليم الصومال الغربي (اوغادين) الى اثيوبيا بمقتض معاهدة (١٨٩٧) والتي كانت اهم بنود المعاهدة هي :

١- معاملة القبائل التي قبلت الحماية البريطانية معاملة حسننة في حال وجودها تحت المناطق التي تسيطر عليها اثيوبيا

٢- تستمر الحدود حتى تصل الى البحر الاحمر وتبعاً لما هو متفق عليه بموجب البروتوكول البريطاني – الايطالي المؤرخ في ٥ حزيران ١٨٩٤ .

٣- موافقة الجانب الاثيوبي على السماح للقبائل بعبور خط الحدود لرعي الاغنام والابقار على شرط ان يلتزموا بالطاعة لحاكم البلد الذي يعملون فيه[٢٠] .

وبذلك اكد امبراطور اثيوبيا منليك الثاني للمبعوث البريطاني (رنل رود) Rennle Rod ، ان الصوماليين الذين يصبحون تحت السيادة الاثيوبية تكون لهم حكومة منظمة وتعاملهم معاملة جيدة [٢١] .

ونتيجة للتوسع الايطالي في القارة الافريقية وفي المناطق القريبة من المناطق التي تسيطر عليها اثيوبيا فقد تم عقد مباحثات بين الدولتين انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٠٨ ، تم فيها تعيين الحدود بين الدولتين حيث اقترح (منليك الثاني) امبراطور اثيوبيا ، ان يكون خط الحدود موازيا لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه ١٨٠ ميلاً ، وبذلك حصلت اثيوبيا بموجب هذه المعاهدة على نفوذ واسع في الاراضي الصومالية وتسلمت حوالي (٥٠٠٠) كم٢ زيادة على ما نصت عليه اتفاقية ١٨٩٧ مع بريطانيا [٢٢] .

وفي عام ١٩٣٥، احتلت ايطاليا اثيوبيا ، واعلنت دمج اقليم الصومال الغربي ((اوغادين)) مع الصومال الايطالي ، الا ان ذلك الوضع لم يستمر طويلا حتى تمت هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية ، وتم وضع الصومال الغربي ((اوغادين)) تحت الادارة العسكرية البريطانية و اصبح ٩٠% من المناطق الصومالية عدا الصومال الفرنسي ((جيبوتي)) خاضعاً للاحتلال البريطاني حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية[٢٣] .

وقد تم عقد اتفاقية بين بريطانيا واثيوبيا في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣ ، اعتبرت بموجبها اقليم الاوغادين جزءاً منفصلا عن اثيوبيا ، تديره بريطانيا ، وقد جددت الاتفاقية في ١٩ كانون الاول ١٩٤٤ ، وقد نصت على بقاء ((الاوغادين)) تحت الاحتلال البريطاني لمدة ١٠ سنوات ، ثم تتخلى عنها نهائيا لأثيوبيا ، ومنذ عام ١٩٤٤ ، رفع العلم الاثيوبي بجانب العلم البريطاني ، كما انتظمت المساعدات البريطانية لأثيوبيا [٢٤] .

وفي أيلول ١٩٤٨ ، تنازلت بريطانيا لأثيوبيا عن مسؤولية الاشراف الاداري على ((اوغادين))[٢٥] .

حاولت بريطانيا ان تضع الصومال تحت وصايتها الا انها فشلت في تحقيق هذا الهدف نتيجة للمعارضة المحلية والدولية . الامر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية ان تقدم اقتراح بجعل الصومال تحت الوصاية الدولية ، وقد قبل الاقتراح الامريكي واصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١تشرين الثاني ١٩٤٩، قراراً يقضي بأن ينال الصومال

استقلالة بعد مدة ١٠سنوات ، وخلال هذه الفترة يكون الصومال تحت الوصاية الدولية ((وتكون ايطاليا هي المشرف عليه ادارياً)) وتكون مهمة ايطاليا التمهيد لاستقلال المنطقة بأشراف مجلس استشاري تابع لهيئة الامم [٢٦] .

ادركت بريطانيا ان مسألة الحدود بين الصومال واثيوبيا تعد من المسائل الحيوية ، الامر الذي دفع بريطانيا الى تعيين الحدود ، وفق سياستها الاستعمارية واطلقت عليه ((خط الاداري المؤقت)) الذي يلتقي بحدود الصومال البريطاني عند خط طول (٤٨) شرقا وخط عرض (٨) شمالا وعلى بعد (٢٩٠) كم نحو الداخل من المحيط الهندي ، وقد قبلت ايطاليا هذا الاتفاق وعارضه اثيوبيا ثم وافقت عليه [٢٧].

وفي ٢٩تشرين الثاني ١٩٥٤ عقدت معاهدة في لندن بين بريطانيا واثيوبيا والتي اكدت فيها بريطانيا على اخلاء منطقة (الهود واوغادين) وتركها لاثيوبيا ، والتي مارست اثيوبيا ادارتها فعلياً اعتباراً من ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، وقد اكدت الاتفاقية على حق القبائل الصومالية في الرعي على جانبي الحدود ، بالاضافة الى الاتفاقية التي ستكون مدتها ١٥ عاماً [٢٨] على ان هذه الاتفاقية لم تستمر طويلاً ، اذ بعد اعلان استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ، اعلنت اثيوبيا من جانبها الغاء هذه الاتفاقية ، واعلنت ان منطقة ((اوغادين والهود)) مناطق اثيوبية لا يمكن التنازل عنها لأحد [٢٩] .

الموقف الصومالي من مشكلة الاوغادين

وهكذا استطاعت اثيوبيا ان تحصل على منطقة هرر ومنطقتي الاوغادين والهود ، وبقي الوضع هكذا حتى بعد ان حصلت الصومال على استقلالها في عام ١٩٦٠ ، حيث قامت دولة الصومال الجديد من خلال اتحاد الجزء الشمالي والجنوبي من الصومال البريطاني والصومال الايطالي ، بالرغم من اعلان الصومال الغاء جميع الاتفاقيات الاستعمارية التي قسمت الصومال على اساسها[٣٠] .

وقد اكد الدستور الصومالي على ضرورة العمل لتحقيق وحدة الاراضي الصومالية واعادة الاقاليم التي تخضع للسيطرة الاجنبية ، واصدرت الجمعية الوطنية الصومالية في عام ١٩٦٣ قراراً دعت فيه الى ضرورة احترام حق الشعب الصومالي في تقرير مصيره ، واحترام حقوقه المشروعة في الانضمام الى دولة الصومال[٣١] .

ومنذ ذلك الحين برزت قضية الصومال الغربي او قضية او غادين على مسرح الاحداث على الساحة الافريقية باعتبارها احدى القضايا التي تمثل ابرز ماخلفه الاستعمار في القارة الافريقية ، وما تركه لدولها من نزاعات . وكانت نظرة الحكومة الصومالية الى اقليم اوغادين بانهُ تاريخياً جزء من الصومال ضمته اثيوبيا اليها باتفاق مع بريطانيا عام ١٩٤٨ ، وطالبت حكومة الصومال بضم هذا الاقليم اليها منذ زمن طويل ، ولم تقتصر تلك المطالبةً على هذا الجزء فقط بل شملت (الصومال الكبرى) التي تشمل كل المناطق التي وقعت تحت طائلة الاحتلال[٣٢] . اضافة الى اقليم الصومال الغربي (اوغادين) هناك اراضي صومالية.

لذا فان النزاع مع اثيوبيا حول اوغادين لم يكن نزاعاُ على الحدود ، انما كان نزاعاً من اجل التحرر لأن اثيوبيا تحتل اراضي صومالية تسكنها قبائل صومالية لاتختلف في عادتها ولغتها وثقافتها وديانتها عن سكان المناطق الصومالية الاخرى ، فضلاً عن المقومات الجغرافية والتقاليد المشتركة مع بقية الشعب الصومالي .

وكانت الحكومة الصومالية من الناحية القانونية ترى بأن المعاهدات التي قسمت المنطقة واشرت الحدود بين الصومال واثيوبيا هي معاهدات غير شرعية ، لانها وقعت من قبل الدول الاستعمارية االتي كانت تحتل الصومال ، كما ان سكان المنطقة لم يكونوا طرفاً فيها ، لذا فان وجهة نظر الصومال ارتأت وجوب تطبيق مبدأ تقرير المصير في الاراضي الصومالية الواقعة تحت سيطرة اثيوبيا ، وان عليها التزاماً وطنياً باستعادة اقليم اوغادين وفق الطرق السياسية السلمية ، واذا فشلت الوسائل السلمية ستعمل على تحريرها بالاسلوب الذي تراه مناسباً[٣٣] .

وكانت الصومال تستند في مطاليبها بان الصومال الغربي ((اوغادين)) كان جزءاً منفصلاً تماماً عن اثيوبيا من الناحية القانونية ، حين اعتراف المجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول الاستعمارية باستقلال اثيوبيا وسيادتها بعد فشل الغزو الايطالي لها عام ١٩٤١ ، حيث لم يكن اقليم الصومال الغربي تابعاً الى اثيوبيا خلال تلك الفترة ، وهو ما اكدتهُ اثيوبيا حينما اعترفت ضمنياً بان اقليم الصومال الغربي (اوغادين) له كيانه الخاص المستقل عن اثيوبيا ، فضلاً عن اعترافها بتبعية الاقليم لحكم بريطانيا ، كما انها لم تدعي تبعية الاقليم لها منذ عام ١٩٤١ حتى عقد معاهدة ١٩٥٤ ، مع بريطانيا ، فلو الحقت بريطانيا هذا الاقليم لأثيوبيا عندما نالت استقلالها عام ١٩٤١ لكانت هناك فرصة لأثيوبيا للجدل القانوني تمكنها من التأكيد بان الشعب الذي نال استقلاله يضم بصورة طبيعية شعوباً مختلفة الاعراق يستحيل معهُ مبدأ تقرير المصير[٣٤] .

ان ابقاء بريطانيا الاقليم تحت سيادتها وانفرادها بحكمه خلال مدة ثلاثة عشر عاماً بعد حصول اثيوبيا على استقلالها لم يكن اعترافاً ضمنياً فحسب بالنسبة لبريطانيا بل تاكيد رسمي بانه اقليم مستقل عن اثيوبيا ، فضلاً عن الاعتراف الدولي بان الاقليم كان محمية بريطانية لم تختلف عن مستعمرتها الصومالية في الشمال ، بل كان هناك اعتراف بريطاني صريح بان الاقليم صومالي ، لذا طالبت بريطانيا الامم المتحدة بوضع الصومال تحت

وصايتها بدلاً عن ايطاليا بحجة انها تسيطر على اقاليم صومالية منها هذا الاقليم ، مما لايثير أي جدل حول مطالب الصومال بتطبيق حق تقرير المصير على شعب الاقليم ضمن حق الشعوب والامم الخاضعة للاستعمار الاجنبي وفق ميثاق الامم المتحدة[٣٥] .

طرحت الصومال مشكلة اقليمها المغتصب اوغادين في المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد اجتماعاته في اديس ابابا في ١٩٦٣/٥/٢٢ ، حيث اكد المندوب الصومالي على ضرورة اعادة الاقليم المغتصب من قبل اثيوبيا الى بلاده، وقد وضح الى حد كبير الحجج التي يستند اليها الموقف الصومالي الرافض لضم الاقليم لأثيوبيا . ثم طلب من المؤتمر ان يبدي مزيداًً من التفهم للمشاكل الخاصة بالحدود الي تواجه الشعب الصومالي ، حين اكد في نهاية خطابه قائلاً ((ولهذا سنكتفي بتلخيص موقفنا عن هذا الموضوع بان اثيوبيا قد استولت على مساحة كبيرة من ارض الصومال . . . دون الحصول على موافقة سكانها))[٣٦] .

وكذلك صرح وزير خارجية الصومال عبدالله عيسى بعد انعقاد المؤتمر ((انه على الرغم من ان الوفد الصومالي في مؤتمر القمة قد اثار مسألة المنازعات الاقليمية مع الدول الافريقية المجاورة الا ان المؤتمر لم يناقش اسبابها الجوهرية بل اهتم بالشؤون التي تخص المؤتمر كله ولكنه وافق على الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحكيم وتوفيق طبقاً للميثاق تهتم بمثل هذه المنازعات وان هذا يعد تطوراً هاماً في العلاقات الافريقية))[٣٧] . ان مسألة تأكيد اهمية اعادة تكوين دولة الصومال الكبير شغلت تفكير الحكومات الصومالية المتعاقبة ، ففي عام ١٩٦٩ اصدر محمد سياد بري رئيس مجلس قيادة الثورة الصومالي بياناً اكد فيه حق الصوماليين في تقرير مصيرهم القومي والتزام الصومال باتمام الوحدة الصومالية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية[٣٨] .

الموقف الاثيوبي من مشكلة الاوغادين

وقفت وجهة النظر الاثيوبية على النقيض من وجهة نظر الحكومة الصومالية ازاء قضية الصومال الغربي (اوغادين) ، فقد رأت الحكومة الاثيوبية ان نزاعها مع الصومال هو نزاع على الحدود ، وليس للصومال أي حق في اوغادين باعتبارها جزء من اراضي اثيوبيا تم ضمها اليها بموجب معاهدة دولية ، هي المعاهدة البريطانية الاثيوبية في عام ١٩٥٤ ، التي استندت على معاهدات دولية اخرى لتحديد الحدود ، وهي معاهدة ١٨٩٧ ، ومعاهدة ١٩٠٨ ، بين ايطاليا واثيوبيا . ومن ثم فان أي تنازل من جانب اثيوبيا عن هذه الاراضي يعد انتقاصاً من سيادتها على اراضيها ثم ان هناك نقطة اخرى تتمسك بها اثيوبيا في دعم موقفها الرافض للدعاوي الصومالية ، وهي انه قبل استقلال الصومال في عام ١٩٦٠ ، لم تكن هناك دولة تدعى الصومال ، وبالتالي فليس هناك مجال للادعاء بان المستعمرين قامو بتقسيم اراضيها[٣٩] .

ولا شك في ان وجهة النظر الاثيوبية تستند في رفضها للمطالب الصومالية على مبدأ اساسي وافقت عليه دول القارة الافريقية وتبنته منظمة الوحدة الافريقية منذ مؤتمرها التأسيسي الذي انعقد في اديس ابابا عام ١٩٦٣ ، وهو مبدأ احترام الحدود القائمة بين الدول الافريقية ، الامر الذي اسند موقف اثيوبيا وتجاهل احقية الصومال في تعديل هذه الحدود بحجة انها من رسم الاستعمار ، ودعى الصومال الى الاعلان بشكل صريح عن قبولها لقرارات منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بقدسية الحدود القائمة التي تحفظت عليها الصومال منذ البداية واثار هذا التحفظ شكوك اثيوبيا حتى الان[٤٠] .

كما ان الخطاب الذي القاه رئيس الوزراء الاثيوبي في مؤتمر القمة الافريقي التأسيسي الذي انعقد في اديس ابابا عام ١٩٦٣ ، والذي انبثق عنه ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يدل على وجهة النظر الاثيوبية من قضية الصومال الغربي ، والذي اكد في بعض فقراته ما يأتي :-

((ان اثيوبيا كانت دائماً في التاريخ في وضع دولة مستقلة وكانت منذ اكثر من ثلاثة الاف سنة وهذه هي الحقيقة الاولى ، اما الحقيقة الثانية فهي ان الحدود التاريخية لأثيوبيا كانت تمتد من البحر الاحمر الى المحيط الهندي متضمنه بذلك جميع الاراضي التي تقع بين البحرين))[٤١] .

كما جاء في خطاب رئيس الوزراء الاثيوبي ايضا :

((اما الحقيقة الثالثة فهي انه لاتوجد دلالة في التاريخ عن وجود دولة او امة صومالية ، وخلال القرن التاسع عشر حين شرعت الدول الاستعمارية في اقتسام القارة الافريقية فان اثيوبيا رغم افتقادها كامل سواحلها وكذلك ارتيريا والصومال ، قاومت وحملت شعار الكفاح من اجل استقلال افريقيا))[٤٢] .

ونتيجة للدور الفاعل للامبراطور هيلاسي لاسي استطاع ان يكسب رضا زعماء الدول الافريقية المشاركة في المؤتمر الذين اقروا في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية عددا من المبادئ التي تلزم البلدان الاعضاء فيها باحترم سيادة ووحدة اراضي كل دولة وتسوية المسائل المتنازع عليها بصورة سلمية[٤٣] . واكد الاجتماع الاول لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ ، على اهمية مبدأ وحدة اراضي دول القارة وعدم خرق الحدود التي كانت قائمة بين البلدان الافريقية لحظة اعلان الاستقلال ، وتشكلت لهذه الغاية لجنة خاصة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالوساطة والمهادنة والتحكيم[٤٤] .

والملفت للنظر ان اثيوبيا حتى بعد التغيير السياسي الجديد ومجيئ منغستو هيلا ماريام على رأس المجلس العسكري الذي انهى عقود طويلة من حكم الامبراطور هيلاسي لاسي عام ١٩٧٤ حاول اقرار مبدأ ادانة الحركات الانفصالية ومساعدتها في اجتماع مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في القاهرة في اذار ١٩٧٧ ، لكن المحاولة لم تنجح اذ اقتصر اعلان برنامج العمل على تاكيد ((احترام وحدة الاراضي والاستقلال السياسي))[٤٥] .

وبهذا يكون النظام الجديد في اثيوبيا استمرار للنظام السابق الذي كان يضطهد القوميات ويعارض حق تقرير مصيرها.

اما بالنسبة للحكومات الافريقية فلم يطرأ على موقفها أي تغيير بشأن الحدود بدليل ما حدث عام ١٩٧٧ ، حين اشتد الصراع الصومالي الاثيوبي فيما يخص اقليم اوغادين ، فبالرغم من انها جزء من الصومال لم تساندها اية حكومة افريقية باسترداد هذا الجزء من ارضها[٤٦] .

موقف الحركة الوطنية في اقليم الصومال الغربي

ان النزاع بين الصومال واثيوبيا حول اقليم اوغادين هو نزاع تاريخي قديم فقد خاض شعب الصومال نضالاً ضد الاستعمار الاثيوبي والبريطاني ، يرجع تاريخه الى اوائل القرن العشرين وقد اتسم هذا النضال في مراحله الاولى وقبل الحرب العالمية الثانية بالقيام باعمال عسكرية مؤثرة الا انه ومع اشتداد قسوة المعاملة التي لقيها قادة النضال من بريطانيا واثيوبيا ، ومع تغير الظروف الدولية التي استجدت في العالم واتجاه معظم حركات التحرر الوطنية في اسيا وافريقيا ، الى اسلوب النضال السياسي كوسيلة لتحرير اراضيها ، اتجه شعب الصومال الى النضال السياسي ، فعمل على تاسيس واقامة احزاب ومنظمات سياسية . وكان اول حزب اسُس في الصومال هو حزب وحدة الشباب الصومالي او عصبة الشباب الصومالي في عام ١٩٤٣ ، وكان هذا الحزب يتخذ لنفسه في باديء الامر صيغة نادي اجتماعي الا انه بعد عدة اشهر اتخذ صيغته الحقيقية حزباً سياسياً له فروع في جميع الاقاليم الصومالية كما اسست احزاب اخرى في الصومال كحزب الرابطة الوطنية الصومالية وحزب صوماليا الكبرى واحزاب اخرى[٤٧] . يظهر من خلال تفحص مبادئها ان جميعها كانت تدعو الى الوحدة وتكاد تكون مناهجها الاساسية واحدة .

اخذ حزب وحدة الشباب الصومالي يخطط للقيام بعمليات فدائية ضد اثيوبيا بموافقة ضمنية من بريطانيا التي سرعان ماتعاونت مع اثيوبيا في عام ١٩٤٨ ، في متابعة والقاء القبض على اعضاء الحزب الذين هرب معظمهم الى مقاديشو وبعض الدول العربية ، وقد عقد ممثلو الاقاليم الصومالية الواقعة تحت الاحتلال البريطاني والاثيوبي والايطالي والفرنسي مؤتمراً في مقاديشو في شباط ١٩٤٨ ، قدموا في نهايته التماساً الى الامين العام للامم المتحدة يطلبون فيه مساعدتهم في انهاء الوجود الاستعماري في اراضيهم ، وكان زعماء الصومال الغربي قد سبق لهم ان تقدمو بطلب الى لجنة الاربعة الكبار ((بريطانيا ، الولايات المتحدة ، ايطاليا ، فرنسا)) في كانون الثاني من العام نفسه وضحوا فيه رغبتهم

في التحرر من الاستعمار الاثيوبي وتوحيد اراضيهم مع بقية الاراضي الصومالية[٤٨] .
وخلال وجود قادة واعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي في مقاديشو بدأ هؤلاء القادة في التفكير بضرورة انتهاج اسلوب الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال الاثيوبي للاقليم ، واتفقت الاراء على ضرورة تأسيس جبهة تقود نضال شعب الاقليم وتنظم قواه السياسية والعسكرية من اجل تحقيق اهدافه ، وقد بدأت نواة هذه الجبهة عن طريق اندماج احزاب وخلايا سرية نشطت في العمل السياسي خلال الخمسينات مثل حزب (نصر الله) وبهذا ولدت جبهة تحرير الصومال الغربي من خلال اندماج حزب وحدة الشباب الصومالي وحزب نصر الله في الاول من حزيران عام ١٩٦٠ ، قبل شهر من استقلال جمهورية الصومال[٤٩] .

وانصب منهج الجبهة على هدفين اساسين هما :

١- تحرير الاراضي الصومالية المحتلة واقامة الوحدة الصومالية الكبرى .

٢- خلق مجتمع جديد يقوم على العدالة والمساواة والديمقراطية طبقاً لمبادئ الاسلام وقد حققت الجبهة بعض الانتصارات العسكرية خلال فترة قصيرة نجحت في اثارة مخاوف الحكومة الاثيوبية ، بحيث ارغمت بعض وحدات الجيش الاثيوبي الى الانسحاب من بعض المناطق بعد ان تكبدت خسائر كبيرة ، وهذا ماجعل اثيوبيا تقوم بهجوم مفاجئ على الصومال في ٦ شباط ١٩٦٤ على طول الحدود بين الدولتين بحجة ان الصومال هي مصدر الدعم الرئيسي لهذه الجبهة ، مما حدا بمنظمة الوحدة الافريقية التدخل لايقاف اطلاق النار بين الدولتين ، ونجح الرئيس السوداني ابراهيم عبود في التوسط بين الدولتين وعقد اتفاقية الخرطوم في اذار ١٩٦٤ التي انهت القتال بينهما ، بعد نفي زعماء جبهة تحرير الصومال الغربي اية دعاوى مطروحة بشأن تبعيتهم للحكومة الصومالية وذلك على اساس انهم حركة تحرير مستقلة[٥٠] .

واستناداً لما سبق نلمس ان النزاع بين الصومال واثيوبيا حول اوغادين قديم ولعل ابرز فتراته هي فترة مابين الحربين العالميتين حين تشابكت المصالح الاستعمارية وكانت اطرافها بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، فُضمت منطقة الاوغادين الى الصومال الايطالي ، ثم باندحار ايطاليا في الحرب العالمية الثانية سيطرت بريطانيا على نحو ٩٠% من المناطق التي يسكنها الصوماليون في القرن الافريقي عدا الصومال الفرنسي (جيبوتي) التي تسيطر عليها فرنسا[٥١] . واتهمت الصومال بريطانيا بانها منحت الاوغادين لأثيوبيا بعد ان كانت تدار من قبل بريطانيا برغم انها جزء من اراضي الصومال يسكنها شعب صومالي يملك وضعاً متميزاً من خلال مايملكه من مميزات الامة بوحدته السلالية والقبلية والثقافية والدينية فضلاً عن تقاليده وعاداته ونمط اقتصاده الرعوي[٥٢] .

ان اقليم الصومال الغربي (اوغادين) لم يهدأ وينصاع لرغبة القوى الاستعمارية ، فاستمرت حركة الكفاح المسلح من اجل انتزاع حقها من اثيوبيا . على يد جبهة تحرير الصومال الغربي التي طالبت بحق تقرير المصير لهذا الاقليم منذ الستينات بدعم من قبل النظام الصومالي ، حتى تمكنت عام ١٩٧٧ ، من تحقيق انتصارات مهمة على النظام الاثيوبي اعلنها زعيم جبهة تحرير الصومال الغربي عبدالله حسان محمود[٥٣] .

اما الحكومة الاثيوبية بزعامة منغستو ، فكان رد فعلها لمواجهة هذه التطورات في اقليم اوغادين ، التعبئة العامة وتشكيل ماسمته بكتائب الفلاحين كميليشيا شعبية من اجل انهاء دور وتأثير حركة الكفاح المسلح في الاقليم الصومالي ، والواقع ان الاطراف الدولية لعبت دوراً مؤثراً في هذه الاحداث خاصة بعد ان ساند السوفيت والكوبيون النظام الماركسي الجديد في اثيوبيا مما مكنهُ من استعادة اوغادين[٥٤] .

موقف المنظمة الدولية من مشكلة الاوغادين

ادركت الصومال ضرورة وحدة اراضيها التي سبق تجزئتها الى خمسة اجزاء لتحقق حلم الصوماليون في تكوين الصومال الكبير ولقد شجعت بريطانيا في الوقت نفسه الصومال بتغذية هذا الحلم حتى تتمكن من فرض نفوذها على كل هذه الاقاليم ، على ان هذا التوجه البريطاني لقي معارضة جميع الاطراف المحلية والدولية الامر الذي نقل المشكلة الى الامم المتحدة محاطاً باقتراحات معينة مابين عودة الحكم الايطالي للصومال ومابين وضع الصومال تحت الوصاية الدولية طبقاً لميثاق الامم المتحدة .

عرضت هذه المسألة في ١٥ ايلول عام ١٩٤٨ ، على الامم المتحدة ، وبموجبها اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ ، الذي يقضي بان تنال الصومال استقلالها وتصبح دولة ذات سيادة بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة توضع خلالها الصومال تحت نظام الوصاية الدولية وتتولى ايطاليا ادارة الصومال خلال تلك المدة ، ويساعد السلطة القائمة بالادارة ويقدم لها النصيحة ، مجلس استشاري يتكون من ممثلين عن كولومبيا والفلبين تكون مقره مقاديشو[٥٥] .

عقد مجلس الوصاية اجتماعه الاستثنائي عام ١٩٤٩ ، وبدأ باتخاذ الاجراءات التنفيذية لقرار الجمعية العامة ، فألف لجنة فرعية من اعضائه ، تتولى مهمة التفاوض مع ايطاليا بخصوص وضع مسودة الاتفاق ، وتألفت هذه اللجنة من مندوبي العراق والفلبين والدومنيكان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، بالاضافة الى بعض الدول التي يتسنى لها الحضور والمشاركة في المناقشات دون حق التصويت وهي مصر وكولومبيا وايطاليا ، وقد حصلت موافقة المجلس على حضور اثيوبيا ، ولكن هذا لايعني تعديلاً في تعريف المجلس للدول التي يخصها الامر بشكل مباشر[٥٦] .

ولابد من الاشارة الى ان نقطة الخلاف بين بريطانيا وايطاليا بخصوص تعريف الحدود بين اقليم الصومال واثيوبيا قد اثيرت لا سيما بعد رفض اثيوبيا الاشتراك في بحث او توقيع اية اتفاقية تحدد الخلاف مما دفع بريطانيا الى ان تقوم بتحديد الحدود بصورة

منفردة لكي يتسنى لها نقل السلطة الى ايطاليا على ان بريطانيا اكدت ان هذا الخط يعد خطاً مؤقتاً لاتنعكس اثارة على الحل النهائي للمشكلة[٥٧] .

واذا عدنا الى الموقف الايطالي نجد ان ايطاليا وافقت على الخط على اساس انها ترعى مصالح وحقوق الصومال لكن بتحفظات تمكنها من اعادة النظر فيه ، بينما رفضت اثيوبيا الاعتراف بذلك ، اما الصوماليين فقد تمسكوا بدعواهم بان الاوغادين ارض صومالية لا يخضع مواطنوها الذين كانوا سابقاً تحت السيطرة الايطالية للادارة الاثيوبية[٥٨] .

وفي جلسته التاسعة تلقى مجلس الوصاية كتاباً من اثيوبيا يتهم ايطاليا بتهريب الاسلحة وتهيئة الاوضاع للتدخل في اثيوبيا ، وقد تبين ان تلك الاتهامات لا اساس لها من الصحة رغم ان هناك معارك قد تجددت على الحدود ، بينما اوفدت الامم المتحدة بعثة خاصة لزيارة الاراضي الصومالية في عام ١٩٥١ ، اكدت قرار الجمعية العامة السابق صدوره في جلستها الخامسة رقم ٣٩٢ ، واوضحت انه يجب مرور الاشخاص والمواشي والسلع عبر الحدود[٥٩] .

وعلى الرغم من كل ما جرى سارت الامور على غير ما يود الصوماليون ، بعد ان وقعت بريطانيا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، اتفاقاً يقضي بان تتولى الحكومة الاثيوبية ادارة اقليم اوغادين ، وقدم السكرتير العام للامم المتحدة تقريره للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العادية التاسعة عام ١٩٥٤ ، مؤكداً فيه عدم تقدم المباحثات ومتضمناً وجهة نظر كل طرف[٦٠] . واصدرت الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية عشر قراراً برقم ١٠٦٨ ، دعت فيه الحكومتين الايطالية والاثيوبية الى تسوية النزاع مع اخبار الجمعية العامة بما يتوصلا اليه في الدورة الثانية عشر ، ولم يكن هناك مناص امام الجمعية العامة سوى اصدار قرارها في دورتها الثانية عشرة اوصت فيه الاطراف المعينة باللجوء الى التحكيم لعدم نجاح المفاوضات المباشرة بين ايطاليا واثيوبيا في تحديد الحدود

وكررت الجمعية العامة هذه التوصية في دورتها الثالثة عشرة بعد ان طلبت تعيين شخص محايد يشترك مع الدولتين في وضع حد للخلاف ، فتم تعيين ((ترجيفلي)) لتقديم المشورة والمساعدة لهما . الا ان البلدين لم يتوصلا الى اي اتفاق ، وقد القى مندوبا ايطاليا واثيوبيا ببياناتهما امام الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة اوضحا وجهة نظر كل منهما دون اتفاق . وفي الدورة السادسة عشرة العادية للجمعية العامة ابلغتها ادارة الوصاية ان الحكومتين لم تتوصلا الى اتفاق رغم مساعدات السيد ترجفيلي لهما ، وعلى الجانب الاخر ابلغ المجلس الاستشاري للصومال مجلس الوصاية ان مشكلة الحدود بين اثيوبيا والصومال لم تحل بعد وانه يأمل في حلها قريباً[٦١] . ورغم هذا الكم الهائل من القرارات الا ان المشكلة باتت بلا حل حتى اعلان استقلال الصومال .

الخاتمة

تأكد من البحث ان اسلوب الكفاح ضد القوى الاستعمارية ، هو اسلوب لابد منه في مقاومة الاستعمار بكل اشكاله ، وان التحرر والاستقلال يرسمان طريقهما من خلال حركات التحرر الوطنية . لذلك كان انبثاق حركة التحرر الوطني في اقليم الصومال الغربي ((اوغادين)) جزءاً من حالة الكفاح التي حصلت عند بعض الشعوب في مناطق متفرقة وواسعة من العالم . لاسيما ان وجود الصومال كدولة عضوة في منظمة الوحدة الافريقية كان له دور ايجابي في ابراز قضية صراعها مع اثيوبيا وتدخلها المباشر في هذا الصراع ، كونها منظمة ملتزمة بايديولوجية ثابتة وهي احترام الحدود القائمة بين الدول . ولقد ظهر واضحاً من مجمل هذا السياق ان الاستعمار يمارس اساليب ملتوية لتحقيق اهدافه ، وان اسلوب مواجهته لايتم الا في تشديد حالة الكفاح والمقاومة ، واسقاط القوى التي يستند اليها في تجاوز الشرعية الدولية .

ان مشكلة الصومال المتعلقة بحدوده مع جيرانه لم تكن مشكلة الصومال فحسب ، ببل هناك مشاكل من هذا القبيل لدى بعض الدول ، وهي بدورها نادة بضرورة بتعديل تلك الحدود ، حيث ان هناك حدوداً مصطنعة فرضتها قيود استعمارية على الدول المتجاورة فيما بينها من اجل تمزيق وحدتها ، ولهذا فان اخطر العقبات التي تواجهها دول العالم ترجع الى الحدود السياسية المصطنعة والتي فرضتها تلك القيود الاستعمارية . وتطرقنا الى الاهداف التي يقف ورائها تناول هذا الموضوع الحيوي ، فانه يتجسد بشكل واضح من خلال ابراز الدور الكبير الذي ادتة بعض الدول الكبرى ذات الصبغة الاستعمارية ، والتي تهدف من ورائه التدخل في صراع كهذا او تأجيجة من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية وغيرها على حساب حقوق الشعوب الاخرى ذات السيادة والاستقلال لذلك كانت حالة الصراع بين الصومال واثيوبيا صياغة فنية استعمارية واضحة اجبرت الشعب الصومالي وقواة الوطنية الى تشكيل حركة التحرر الوطني في اقليم الصومال الغربي (اوغادين) والتي ناضلت بضراوة ضد اثيوبيا ، ورغم الانعكاسات التي نتجت من جراء

ذلك الصراع والتي خلقت وضعاً صعباً ومعقداً في القارة الافريقية الا انها اعطت سمةً بارزةً للحركة التحررية الصومالية لتحقيق اهداف الشعب الصومالي المشروعة ، وتلك الاهداف لايمكن لها ان تتحقق الا بالنضال والمقاومة المسلحة .

الهوامش

---

[1] فوزي مكاوي ، الصومال في العصور القديمة – المسح الشامل اجمهورية الصومال الديمقراطية، بغداد- معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٢ ،ص ص،٩٣- ٩٤ .

[2] ماهر علي غزال ، التطورات السياسية في الصومال ١٩٣٩-١٩٦٠ دراسة تاريخية رسالة تاريخ غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية – جامعة تكريت ، ٢٠٠٣ ، ص١١ .

[3] المصدر نفسه ، ص١١ .

[4] محمد عبد الغني سعودي ، مشكلة الاراضي المقتطعة والحدود الصومالية – المسح الشامل بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٥٨٢ .

[5] شوقي عطا الله الجمل ، تاريخ الصومال في العصر الحديث ١٨٦٠-١٩٦٩ ، المسح الشامل بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ص ، ٩٣- ٩٤ .

[6] - ماهر علي غزال، المصدر نفسه، ص ١٠.

[7] ممتاو العارض ، الاحباش بين مأرب واكسوم ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٨ .

[8] محمود شاكر ، وطن الشعوب الاسلامية في افريقيا الصومال ، ط١ ، دمشق ، ١٩٦٤ ، ص٣٢

[9] المصر نفسه ، ص ٣٢ .

[10] محمد السيد غلاب ، تطور الجنسي البشري ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٨٦ .

[11] محمد عبد الفتاح هندي ، جغرافية الصومال ، القاهرة ،١٩٦٢ ، ص٧ .

[12] المصدر نفسه ، ص ص ٧- ٨ .

[13] محمد عبد اللات خلف الله ، اقليم الصومال الغربي ، المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية معهد البحوث والدراسات العربية ، الكويت ، ١٩٨٢، ص ، ٦١٥ .

[14] جبهة التحرير الصومال الغربي ، الصومال الغربي تاريخه النضالي والسياسي اذار ١٩٨٠ ، ص ٢ .

[15] - ماهر علي غزال ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

[16] - المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

[17] - مجدي حماد ، المواجهة العسكرية على الحدود الصومالية الاثيوبية ، السياسة الدولية ، العدد ، ٥ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٨٤ .

[18] - جمال محمد حسن ، الصراع الدولي حول القرن الافريقي ١٩٤٥-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٣- ٢٤ .

[19] - محمود شاكر ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

[20]- علي سعد ابو بكر ، مشكلة الحدود الصومالية الاثيوبية ، مجلة كلية الاداب ، جامعة الرياض ، المجلد السابع ، الرياض ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٠ .

[21] علي سعد ابو بكر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١

[22] ماهر علي غزال ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ، محمود شاكر ، المصدر السابق ، ٤٩ .

[23] محمد عبد اللات خلف الله ، المصدر السابق ، ص ٦١٨

[24] جمال محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٩

[25] عبد الاية هويدي الرماحي ، المقاومة الوطنية في الصومال حتى عام ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى نعهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٤٦ .

[26] المصدر نفسه ، ص ، ٤٨ .

[27] محمود شاكر ، المصدر السابق ، ص ، ٥٠

[28]- ماهر علي غزال ، المصدر السابق ، ص ٣٢

[29]- المصدر نفسه ، ص ٣٢

[30] محمود علي نوباري ، قضية القرن الافريقي ، القاهره ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٣

[31] المصدر نفسة ، ص ١٠٣

[32] جميل مصعب محمود ،القضية الارتيرية دراسة نظرية وميدانية ، بغداد،١٩٨٠،ص ٢٩٠

[33] محمد عبد الات خلف الله،المصدر السابق، ص ٦٢١

[34] محمد عبد الات خلف الله،المصدر السابق، ص ٦٢١

[35] محمود علي توباري،المصدر السايق، ص ٨٢

[36] المصدر نفسه ،ص١٩٣

[37] محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤

[38] جميل مصعب محمود، المصدر السابق، ص ٢٩١

[39] محمود علي توباري، المصدر السابق، ص١٩٤

[40] محمود مختار امين، اضواء حول افريقيا، القاهرة ، بلا تاريخ، ص ١٣٩

[41] المصدر نفسة

[42] محمود علي توباري، المصدر السابق

[43] جميل مصعب محمود، المصدر السابق، ص ٣٠٧

[٤٤] د. شوقي الجمل، الوحدة الافريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكرا ١٩٥٨، حتى مؤتمر تنمية الصناعة الافريقية الاول،القاهرة، ١٩٦٦ ، ص ١٤٣

[٤٥] حلمي شعراوي، الارتيرية وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٠ ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٤٤

[٤٦] جميل مصعب محمود، المصدر السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩

[٤٧] محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٤٠

[٤٨] جبهة تحريرؤ الصومال الغربي، المصدر السابق ، ص ٩٣

[٤٩] المصدر نفسة .

[٥٠] جبهة تحرير الصومال الغربي ، ص ٩٣

[٥١] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

[٥٢] محمد عبد الغني سعودي، المصدر السابق، ص ٥٤

[٥٣] مجدي حماد، الموجهة العسكرية الصومالية الاثيوبية، السياسية الدولية، العدد ٥٠، لسنة ١٩٧٧، ص ٨٤٠

[٥٤] المصدر نفسه

[٥٥] عبد الملك عودة، السياسة والحكم في افريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩، ص ٤٠٤-٤٠٧

[٥٦] حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ط٢، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٠١٨-١٠٢٠

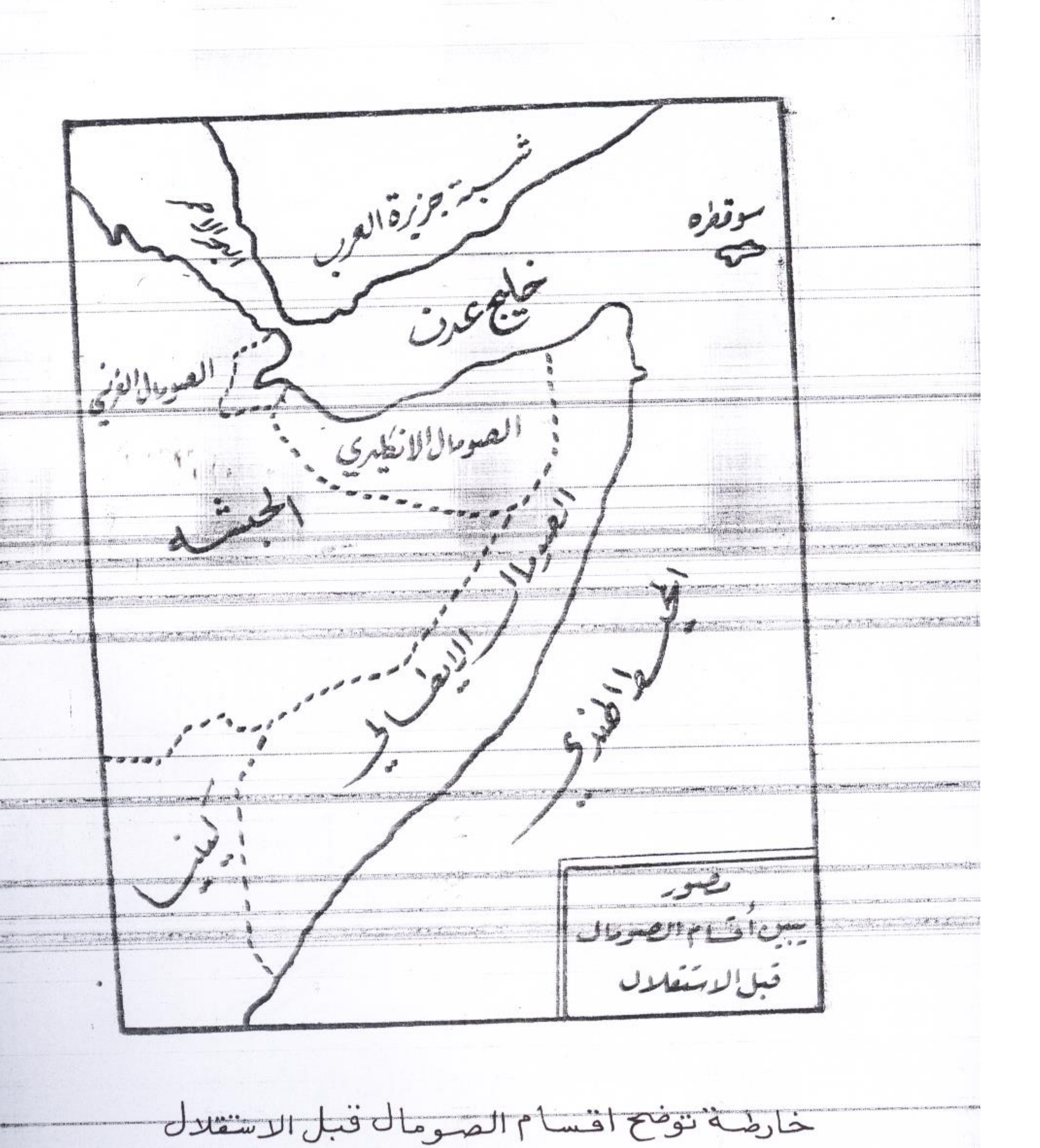
[٥٧] حورية توفيق مجاهد، الصومال في المحيط الدولي، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٨٢-١٨٢

[٥٨] احمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الافريقي، السياسة الدولية، العدد٢٤، ١٩٧٨، ص ١٥-١٦

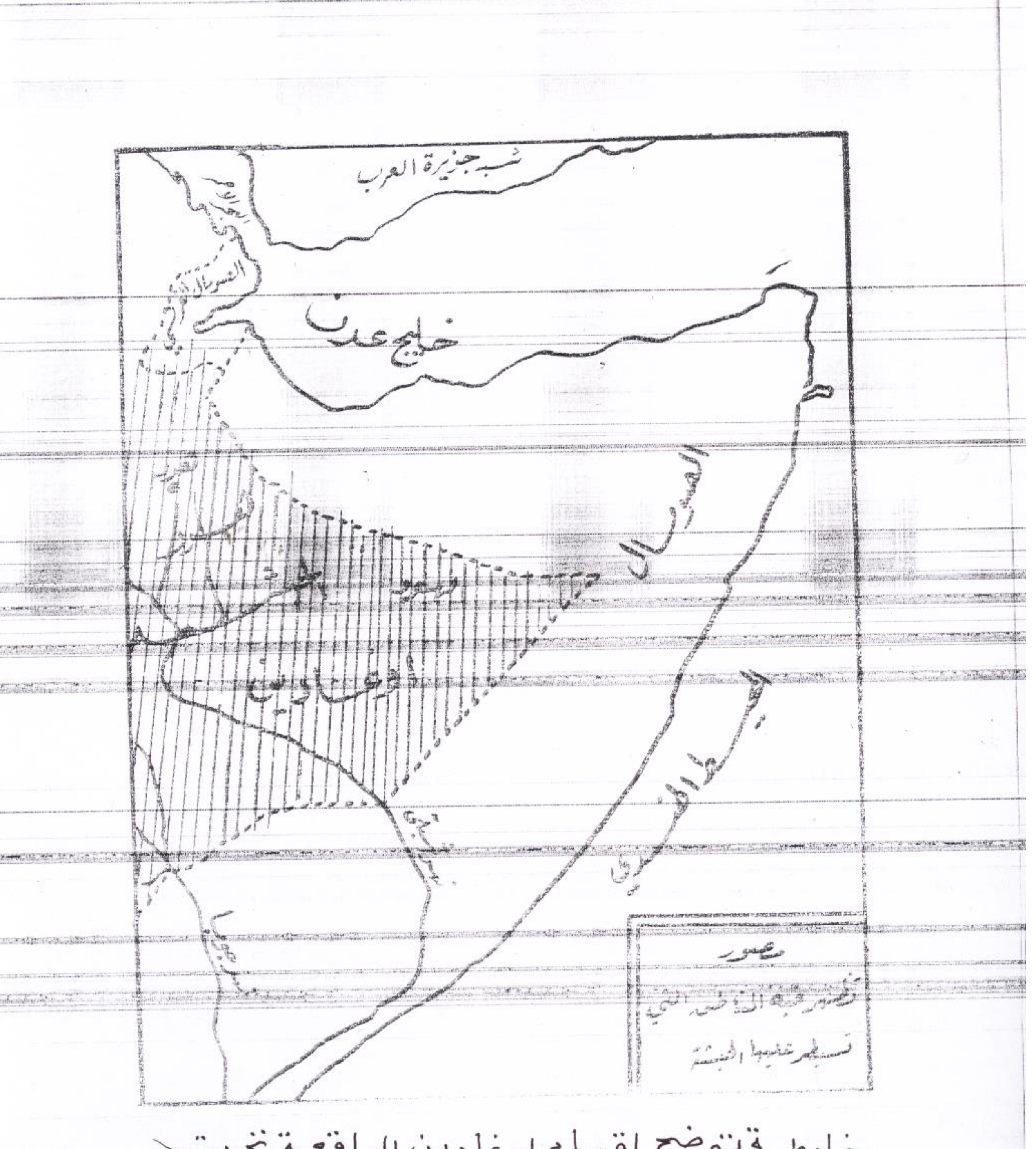
[٥٩] حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق، ص ١٨٢

[٦٠] عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص ٤٥٤

[٦١] محمد عبد المنعم يونس، الصومال وطناً وشعباً، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٨٧-١٨٨



خارطة توضح اقسام الصومال قبل الاستقلال



خارطة توضح اقسام اوغادين الواقعة تحت السيطرة الاثيوبية